جوابا للاستفهام منصوب لفظا او محلا بما يليه كزيدا ضربته جوابا لمن قال ايهم ضربت او من ضرب فزيدا يترجح نصبه لكونه جوابا لاستفهام منصوب لفظا في الاول او محلا في الثاني ليطابق الجواب السوال في الجملة الفعلية اما اذا كان الاستفهام مرفوعا نحو ايهم ضربته برفع ايهم فان المجيب بالرفع فيقول زيد ضربته برفع زيد اجماعا ليطابق الجواب السوال في الاسمية وجوز الاخفش مراعاة الصغرى والكبرى نحو ايهم ضربته كما يجيز الوجهين في زيد ضربته وعمرا اكرمته اجرى الجواب مجرى العطف وانما يجيز سيبويه في ذلك النصب على حده في زيدا ضربته ويقال هل رايت زيدا فتقول لا ولكن عبد الله لقيته فينزل لا منزلة الجواب وان لم يكن جوابا عن المسئول عنه وكذا لو عطفته فقلت لا بل عمرا لقيته قاله الموضح في الحواشي ومن خطه نقلت والرفع والنصب يستويان في مثل الصورة الرابعة وهو ان يقع الاسم بعد عاطف غير مفصول باما مسبوق بفعل اذا بنى الفعل السابق على اسم بان اخبر بالفعل عن اسم غير ما التعجبية الجملة الثانية المعطوفة على الجملة المبني فعلها على مبتدا بها ضمير او كانت الجملة الثانية معطوفة بالفاء المفيدة للسببية لحصول المشاكلة متعلق يستويان على انه علة له رفعت او نصبت الاسم المشتغل عنه بالضمير في الجملة الثانية والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تلا المعطوف فعلا مخبرا به عن اسم فاعطفن مخيرا وذلك نحو زيد قام وعمرا اكرمته لاجله او فعمرو اكرمته فيجوز في عمرو الرفع والنصب على السواء وذلك لان زيد قام جملة كبرى لها ذاتا وجهين فمعنى قولنا كبرى انها جملة في ضمنها جملة مبنية على مبتداها ومعنى قولنا ذات وجهين انها اسمية الصدر باعتبار التي مبتداها فعلية العجز باعتبار التي خبرها ما فان راعيت صدرها رفعت عمرا وكنت قد عطفت جملة اسمية على جملة اسمية وكلاهما لا محل له من الاعراب وان راعيت عجزها نصبته وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية محلها الرفع على الخبرية والرابط بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها اما الضمير من اجله العائد على صدر الجملة الاولى واما الفاء المناسبة حاصلة على كلا التقديرين فاستوى الوجهان وقال في البسيط ان ابا علي رجح الرفع لانها وهو مقتضى قول ابن جني ان اعتبار الاسم الذي في حكمه فعل اولى من اعتبار الفعل وقال ابو حيان قال بعض معاصرينا لم يصرح سيبويه بانهما على حد سواء ولذلك ذهب الجزولي والاحسن ترجيح النصب لان الحمل على الصغرى اقرب وهم يراعون الجوار ما امكن نحو هذا جحر ضب خرب وعورض بان الرفع يترجح بعدم الاضمار فلكل منهما مرجح فتساويا بخلاف ما اذا بنى الفعل على ما التعجبية نحو ما احسن زيدا وعمرو اكرمته فلا اثر للعطف على الجملة الفعلية فيرفع عمرو وفي هذا هو المختار لذكر سيبويه ان فعل التعجب قد جرى مجرى الاسماء لجموده ولزومه الصغرى واعتبر الكوفيون اسميته فكانه ليس في الكلام فعل مبني على اسم فيترجح الرفع لعدم الاضمار فان لم يكن في الجملة الثانية ضمير الاول ولم يعطف بالفاء فالاخفش والسيرافي يمنعان النصب بناء على العطف على الصغرى وهو المختار لان المعطوف على الخبر خبر ولا بد فيه من رابط وهو مفقود فالرفع عندهما واجب وان ورد النصب فهو على حده في زيدا ضربته ابتدا ويكون من عطف جملة فعلية على جملة اسمية وهو جائز بلا خلاف قاله المرادي في التلخيص والفارسي وجماعة كثيرة من المتقدمين يجيزونه اي النصب وهو ظاهر كلام سيبويه فانه قال ومن ذلك المسئلة وذلك قولك عمرو لقيته

وزيد

أو عمرا أهنته

وزيد كلمته ان حملت الكلام على الاول وان حملته على الاخر قلت عمرو لقيته وزيدا كلمته انتهى يعني بالنصب فصرح بانه اذا حملت الكلام على الاخر نصبت وليس في المثال الذي ذكره ما يقتضي كون ما بعد العاطف خبرا وقال ابن عصفور ان سيبويه وغيره لم يشترطوا ضميرا واشترطوا ذلك باجماع القراء على نصب والسماء رفعها وهي معطوفة على يسجدان في قوله والنجم والشجر يسجدان وليس فيه ضمير يعود على النجم والشجر وقال هشام الضرير من الكوفيين الواو كالفاء في حصول الربط لان فيها معنى الجمعية كما ان الفاء فيها معنى السببية برد بان هذا ان زيد وعمرو ورد بان الواو انما تكون للجمع في المفردات وبهذا لا يجوز هذان يقوم ويقعد وقال ابن خروف تبعا لطايفة من المتقدمين جميع حروف العطف يحصل بها الربط واحتجوا ببيت الكتاب تعب فيزدني اجوالي في البلاد لعلني اسر صديقا او يساء حسود وخرج على ان التقدير او يساء في حسود وهذه امور متممات لما تقدم وفي بعض النسخ تنبيهات احدها ان العامل المشتغل عن الاسم السابق كما يكون فعلا كذلك يكون اسما بشروط ثلاثة احدها ان يكون وصفا فلا يكون اسم فعل ولا مصدر الثاني ان يكون الوصف عاملا عمل الفعل فلا يكون وصفا غير عامل الثالث ان يكون الوصف العامل صالحا للعمل فيما قبله فلا يكون وصفا مقرونا بال ولا صفة مشبهة ولا اسم تفضيل والى ذلك اشار الناظم بقوله وسوي في ذا الباب وصفا ذا عمل بالفعل ان لم يك مانع حصل وذلك الاسم المستوفي للشروط الثلاثة يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وامثلة المبالغة نحو زيد انا ضاربه الان او غدا والثاني نحو الدرهم انت معطاه والثالث نحو العسل انت شرابه والنعم انت منحاره والعبد انت ضروبه او ضريبه والفرد انت حذره لان او غدا في الجميع فالاسم السابق فيهن منصوب بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور والتقدير انا ضارب زيدا وانا معطي الدرهم وانت شراب العسل وانت منحار النعم وانت ضروب او ضريب العبد وانت حذر الفرد بخلاف زيد عليكه وزيد دراكه بالياء المثناة تحت فلا يجوز نصب زيد فيهما لانهما اي عليك ودراك غير صفة لان الاول اسم فعل والثاني مصدر واسم الفعل والمصدر لا يعملان فيما قبلهما وما لا يعمل لا يفسر عاملا فيتعين في المثالين الرفع على الابتدائية وخبره ما بعده من الفعل النائب عنه اسم الفعل والمصدر نعم يجوز النصب فيه عند من جوز تقديم معمول اسم الفعل وهو الكسائي وعند من جوز تقديم معمول المصدر الذي لا ينحل بحرف مصدري كضربا النائب عن فعله الطلبي وهو المبرد والسيرافي وعند من جوز عمل اسم الفعل والمصدر محذوفين وبخلاف زيد انا ضاربه امس لانه غير عامل على الاصح لانه بمعنى الماضي نعم يجوز النصب عند من جوز عمل الوصف اذا كان بمعنى الماضي وهو الكسائي وزيد انا الضاربه ووجه لاب زيد حسنه فزيد في المثال الاول ووجه الاب في المثال الثاني رفعهما واجب على الابتدائية وما بعدهما من الجملة الاسمية خبرهما ولا يجوز نصبهما لان الصلة وهي ضارب والصفة المشبهة وهي حسن لا يعملان فيما قبلهما وما لا يعمل لا يفسر عاملا وبخلاف زيد عمرو اكرم منه لان اسم التفضيل لا يعمل في معمول به اتفاقا فلا يفسر فلا وانا خير الامرا والتنبيه الثاني لا بد في صحة الاشتغال

Copyright King Saud University